

١ . اجراءات القبض والمختصين بتنفيذه فى حالة صدور اذن به من السلطة

المختصة

كما سبق أنأوضحنا فان الامر بالقبض قد يصدر من مأنور الضبط القضائى فى حالة ادراكه الجريم متلبسا بها وعدم وجود المتهم على مسرحها (وذلك فى الجنائيات عموما والجنح التى يزيد حدها الاقصى عن الحبس لمدة تزيد عن ثلاثة شهور) وفى هذه الحالة يجوز له اصدار أمرا بالقبض على المتهم طبقا لنص الفقرة الاولى من المادة ٣٥ من قانون الاجراءات الجنائية والتى نصت على ان على أن ” اذا لم يكن المتهم حاضرا فى الأحوال المبينة فى المادة السابقة - وهى احوال التلبس - جاز لمأمور الضبط القضائى أن يصدر أمرا بضبطه واحضاره ويذكر ذلك فى المحضر ٠٠٠ ” ، وطبقا لهذه المادة والمادة ٣٤ من ذات القانون فانه يجوز لمأمور الضبط القضائى فى أحوال التلبس بالجنائيات والجنح التى يزيد حدها الاقصى عن ثلاثة شهور ولم يكن المتهم حاضرا على مسرح الجريمة أن يصدر أمرا بضبطه واحضاره، وفى هذه الحالة ينفذ هذا الأمر بواسطة احد المحضرين أو رجال السلطة العامة ولا يلزم ان يكون هذا الأمر مكتوبا ولا يكون الأمر بالضبط والإحضار نافذا الا لمدة ستة اشهر من تاريخ صدوره ما لم يعتمد لمدة أخرى.

وقد يصدر الامر بالقبض من سلطة التحقيق (النيابة العامة أو قاضى التحقيق) ، كما قد يصدر من المحكمة فى جرائم الجلسات، ونص المادة ١٢٧ من قانون الإجراءات الجنائية قد جاء مطلقا فى إلزام جميع رجال السلطة العامه بالقبض على المتهم الذى صدر أمر بالقبض عليه واحضاره ممن يملكه قانونا، ويتعين أن يقوم مأمور الضبط القضائى بنفسه بمباشرة الاجراء الذى ندب لتنفيذه أو أن يكون الاجراء فى أقل القليل قد تم على مسمع ومرأى منه كيما يكمل لهذا الاجراء مقومات صحته، وطريقة تنفيذ الإذن بالقبض موكولة إلى رجل الضبط المأذون له به يجريها تحت إشراف سلطة التحقيق ورقابة محكمة الموضوع فله أن يتخذ من وسائل التحوط ما يمكنه من تحقيق الغرض من القبض المأذون له به وأن يستعين فى ذلك بأعوانه من رجال الضبط القضائى أو غيرهم من رجال السلطة العامة، بحيث يكونون على مرأى منه وتحت بصره .